شركة مطاحن ومخابز الإسكندرية
القطاع المالي
الادارة العامة لشئون البورصة وهيئة الرقابة والاستثمار

شركة مطاحن ومخابز الاسكندرية
مكتب العضو المنتدب
للشئون المالية والادارية
صادر ٣٤ تاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٧
مرفقات

الاسكندرية فى ٢٧ / ١١ / ٢٠٢٣.

السيد الأستاذ / رئيس قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

عناية الأستاذ / شريف فهمي

تحية طيبة وبعد ،،

بالاشارة الى القوائم المالية المدققة عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٣/٩/٣٠ والسابق الافصاح عنها مرفق بها تقرير تقرير الفحص المحدود الوارد للشركة من مراقب الحسابات الخارجي .

نتشرف بان نرفق لسيادتكم :-

تقرير الفحص المحدود الوارد للشركة من الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٣/٩/٣٠ .

شاكرين لسيادتكم حسن التعاون ...

وتفضلو سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين
مدير عام شئون البورصة
وهيئة الرقابة المالية والاستثمار

محاسب / هاني مجدي حافظ

العضو المنتدب
للشئون المالية والادارية

محاسب / ناصر فاروق مصطفى

شركة مطاحن ومخابز الاسكندرية
القطاع المالى

الإدارة العامة : ٨٠ طريق الحرية - الإسكندرية تليفون : ٤٨٦٨٧٥٥ ـ ٤٨٦١٩٥٤
البريد الالكتروني لشئون البورصة وهيئة الرقابة المالية borsa@alexflourmills.com

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

السيد المهندس / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
لشركة مطاحن ومخابز الاسكندرية

تحيـة طيبـة وبعـد ،،،

نتشـرف بـأن نرفق لسـيادتكم تقرير الفحص المحـدود على القوائم الماليـة الدوريـة للشركة في ٢٠٢٣/٩/٣٠.

برجاء الإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبـول فائـق الاحترام،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة

(محاسب / عمرو مختار السيد)

تحريراً في : ٢٦/ ١١ /٢٠٢٣
أحمد

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير
الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن ومخابز الإسكندرية في ٢٠٢٣/٩/٣٠

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن ومخابز الإسكندرية.

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة لشركة مطاحن ومخابز الإسكندرية " ش. م. م " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، والمتمثلة في قائمه المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها وفي إطار معايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصريه ذات العلاقه .

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعه المصريه ، وبالتالي لايمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعه على هذه القوائم الماليه .

أساس الاستنتاج المتحفظ :

في ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من الأداره:-

- بلغت صافى أرصدة الأصول الثابتة والتكوين الاستثماري في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ١٣٦,٦٢١ مليون جنيه ، ونحو مليون جنيه علي الترتيب (دفتريا لعدم اجراء جرد لها) ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

- لازالت الأصول الثابتة تتضمن طاقات عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات بلغت التكلفة التاريخية لما أمكن حصره منها نحو ٢١,٦٥٦ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصانع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة سنوات ، الأمر الذى يشير إلى عدم الاستفادة من تلك الأصول على الرغم من صدور قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢٢/١٠/٢٣ بالموافقة علي بيع عدد ١٢ خط إنتاج خبز نصف آلي ، آلات ومعدات مطحن السويحي ، ومصنع الصفيح الياباني القديم ، المطبعة و كذا بيع بعض الوحدات المتمثلة فى أراضي مطاحن ومستودعات وشقق ومحلات غير مستغلة بعدد ١٠ وحدات وكذا خطي إنتاج المكرونة بمصنعي مينا محرم بك والرأس السوداء المتوقفين بعد تكهينهم .

- وجود العديد من الأصول الثابته التي انتهي عمرها الافتراضي ومازالت تعمل ولم تقم الشركه بدراسه ماورد بمعيار المحاسبه المصري رقم (١٠) الاصول الثابته واهلاكاتها فقره ٧٩ "ب" والتي تنص علي أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن اجمالي القيمة الدفترية للأصول التي اهلكت دفتريا بالكامل ولازالت تعمل .
- عدم استبعاد من حساب الأصول الثابتة قيمة (مباني) شاليه رقم ٣٤ بقرية مراقيا والذي تم بيعه خلال الفترة والبالغ قيمته الدفترية نحو١٦ ألف جنيه .
- عدم نهو الخلاف القائم بين الشركة ومحافظة الإسكندرية " جهاز حماية أملاك الدولة " بشأن أرض الدخيله البالغ مساحتها حوالى ١٥ ألف متر مربع والمقام عليها مطحن الدخيلة والوارد عنها مطالبه جهاز حماية أملاك الدولة بنحو ٢٤,٤٧٩ مليون جنيه تمثل مقابل حق انتفاع وإيجار عن الفترة من ١٩٧٨/١٢/٢٠ وحتي ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقام بشأنها دعاوى قضائية ومكون عنها مخصص ضمن مخصصات القضايا بنحو ٦ مليون جنيه بنسبه ٢٤,٥ % من قيمه تلك المطالبه (وسبق الاشاره الي قيام القطاع القانوني بتحديد نسبه ١٠% فقط كمكسب للقضايا المتداولة)، مما يشير إلى عدم كفاية المخصص المكون لذلك ، كما تجدر الإشارة إلي استمرار بنك مصر فرع الحرية فى تجميد وديعة بنحو ٢٧ ألف دولار منذ أكثر من خمس سنوات رغم الحصول على حكم قضائى لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٤/١/١١ ببطلان وعدم الإعتداد بالحجز الإداري إلا أن البنك قد قام بالحجز مرة أخرى وتم إقامة دعوى أخرى برقم ٥٧٢ / ٢٠١٧ مازالت متداولة .
- استمرار عدم الاستلام النهائى لمطحن الشامي ٢ منذ إبريل ٢٠١٤ حتى تاريخه من شركة إيماج البالغ تكلفته الاستثمارية نحو ٢٤ مليون جنيه لرفض المورد تحمل نحو ٨٤٨ ألف جنيه قيمة (قطع غيار ، أضرار نتيجة عدم تحقيق القدرة الإنتاجية ، غرامات مخالفة المواصفات) مما حدا بالشركة إلي تسييل خطاب الضمان البالغ قيمته نحو٢٥٠ ألف دولار فى ٢٠١٥/١/١٤ وربط قيمته وديعة طرف البنك التجارى الدولى ورفع دعاوى قضائية متبادلة بين الطرفين صدر الحكم فيها بإلزام المورد بنحو ٤٢٠ ألف جنيه والزام الشركه برد نحو ١٩٢ ألف دولار باقي خطاب الضمان وتم استئناف الحكم و ما زالت الدعوي متداولة .

- بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٢٧,٢٦٩ مليون جنيه تلاحظ بشأنه ما يلى :

- وجود أصناف من المخزون راكدة بنحو ٤,١٤٧ مليون جنيه على الرغم من (توصيات وقرارات الجمعيات العامة المتعاقبة الخاصة بسرعة التخلص من المخزون الراكد) ، كما تضمن مخزن قطع الغيار بمطحن الإسكندرية الذى تم تطويره العديد من الأصناف الخاصة بالماكينات القديمة انتفى الغرض

من وجودها (تجاوز ١٠٠٠ صنف) ، لم تقم الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أقصى عائد ممكن من تلك الأصناف الراكدة ودون مراعاة ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون.

- استمرار حوزة بعض وحدات الشركة على العديد من المحرزات ملك الشركة والغيرتتمثل في كميات أقماح و دقيق ٨٢% ونخالة خشنة ومكرونة غير مدرجة بمخزون أخر المدة - يرجع بعضها لعام ٢٠٠٨ تشغل سعات تخزينية كبيرة ، وقد أدى طول مدة التحريز إلى سوء حالة معظم المحرزات والمضبوطات وهو ما قد يؤثر على سلامة الإنتاج التام بتلك المطاحن خاصة فى ظل تواجد بعضها داخل مخزن الإنتاج التام وخلايا الصوامع .
- وجود كمية ٤٥٥ طن أقماح تموينية بصومعة مطحن المحمودية تم تحريزها بموجب قضية رقم ٢٠١٨/٢٤٤ جنح أمن دولة طوارئ محرم بك ومازالت متداولة (بالإضافة إلى توقف المطحن عن العمل)، فضلا عن كمية ٤٥ طن أخرى محرزة منذ ٢٠١٥ ليصبح أجمالى ما تم تحريزه ٥٠٠ طن بقيمة ٢,٥ مليون جنيه تقريبا تتمثل في كميات زائدة عن التصافى المطلوبة من هيئة السلع وفقاً لمحضر الضبط المحرر في مايو ٢٠١٨ ، الأمر الذى أدى إلى تلف الكمية المذكورة نظرا لطول فترة التخزين نحو ٣ سنوات واحتمالية تحمل الشركة لقيمتها في ظل وجودها بمطحن الشركة .
- بلغت الفروق بين الكميات المطحونة خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ وحتي ٢٠٢٣/٩/٣٠ من الأقماح مختلف الدرجات نحو ٩٥٤٣٧ طن فى حين بلغت الكميات المطحونة ٢٤ قيراط نحو ٩٣٢٩٤ طن بفرق بلغ ٢١٤٣ طن وبمقارنتها بإجمالي مخلفات الطحن المباعة خلال نفس الفترة والتى بلغت نحو ١٢٤١ طن ، الأمر الذي يشير إلي عدم تناسب كمية المخلفات المباعة مع المخلفات الواجب إنتاجها خاصة فى ظل عدم وجود دورة مستندية لمخلفات الطحن وناتج الغربلة بجميع مطاحن الشركة و عدم إثبات المخلفات ببيانات الإنتاج حيث يتم إثباتها فقط عند البيع ، فضلا عن عدم وجود مخزن لمخلفات الإنتاج حيث يتم تخزينها بفناء المطاحن ، ولم يتضح لنا وجود أرصدة فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ .

- بلغ رصيد حسابات العملاء فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٢٩,٨٣١ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإضمحلال البالغ نحو ١٦,٠١٧ مليون جنيه ، فى حين تضمن الحساب أرصدة متوقفة ومرحلة منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٨,٣٧٩ مليون جنيه وقد تبين من الفحص ما يلى :
  - عدم ارسال مصادقات على الأرصدة المدينة والدائنة فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ .
  - وجود أرصدة بنحو ١٦,٥٥١ مليون جنيه تمثل مديونيات صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه ، منها أحكام تقل عن المديونيات المدرجة بالدفاتر ، ومايترتب على ذلك من تسويات .
  - وجود أرصدة بنحو ١١,٨٢٨ مليون جنيه تمثل مديونيات مقام بشأنها قضايا مازالت متداولة يرجع بعضها إلى أكثر من ٢٠ عام.
  - بلغ رصيد الشركة العامة لتجارة الجملة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٨,٦٨٠ مليون جنيه منها نحو ١٢٤ ألف جنيه محل خلاف بين الشركة والشركة العامة لتجارة الجملة ، حيث لم تعترف الشركة العامة بتلك المديونية ويرجع معظمها إلى عام ٢٠١٨ وهو ماأسفرت عنه أخر مطابقة بين الشركتين فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ، الأمر الذى يؤثر على قيمة المخصص المكون للديون المشكوك فى تحصيلها .

- بلغت أرصدة الحسابات المدينة الأخرى فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٢٢,٨٢٥ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإضمحلال بنحو ٢٠٧ ألف جنيه حيث تلاحظ بشأنها مايلى :

- استمرار تضمين الأرصدة المدينة نحو ٥٨٠ ألف جنيه أرصدة متوقفة منذ سنوات منها نحو ١٦٠ ألف جنيه تحت مسمى عجوزات تحت التسوية مكون لمقابلتها مجمع إضمحلال بنحو ٢٠٧ ألف جنيه ومرفوع بشأن بعضها قضايا صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها .
- ما زال الحساب يتضمن نحو ٣٧ ألف جنيه باسم مصطفى فتحى عبد الصادق و/ أشرف جابر- قيمة المديونية المستحقة عليهم والتى تم تقديم مستندات بقيمتها للمحكمة بمعرفة المذكورين ولم تقم الشركة بالتسوية بالرغم من انتهاء القضية لعدم وجود صورة من تلك المستندات طرف الشركة .
- وجود أرصده دائنة (شاذة) بنحو ١٦٩ ألف جنيه وبما لا يتفق مع طبيعة الحساب تمثلت فى نحو ١٣٧ ألف جنيه حـ/وثيقة التأمين الجماعى تمثل قيمة مبالغ محصلة من شركة التأمين تمهيداً لصرفها لمستحقيها المحالين للمعاش وقيمة استقطاعات تخص بعض عاملين الشركة وقد تبين صرف مبلغ نحو ٣٢٧ ألف جنية قيمة الشيكات المستحقة لبعض العاملين المحالين للمعاش ودون تحميل الحساب بقيمة الشيكات الواردة من شركة مصر للتأمين ، ونحو٣٢ ألف جنيه حـ / متنوع يمثل مبالغ دائنة لا يوجد تحليل لها لدى الشركة.
- بلغ الرصيد المدين لشركة التامين عن وثيقة التأمين الجماعى للعاملين بالشركة نحو ١,٤٢٧مليون جنيه وطبقا لشروط الوثيقة تتحمل الشركة الرصيد المتبقى عند نهايتها في ٢٠٢٣/١١/٣٠ والذى يبلغ طبقا للدراسة المتوقعة في هذا الشأن نحو ١,١مليون جنيه ، حيث تم الموافقة بجلسة مجلس إدارة الشركة رقم ١٧ في ٢٠١٨/١١/٢٧ على أنه في حالة وجود فروق يتم عرضها للتسوية .
- تضمن الحساب بالخطا رصيد دائن نحو ٣٥٢ ألف جنيه قيمة خطاب الضمان المسترد والسابق اصدارة لهيئة الإمداد والتموين بالخطأ وصحته حساب خطابات الضمان (بالنقدية بالصندوق والبنوك).

- بلغ الرصيد الدفتري لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٤٢,٩٤٩ مليون جنيه (دائن) وقد تلاحظ الآتى :

- لم يتم إجراء مطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية علي الأرصدة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ حيث كانت آخر مطابقة مع الهيئة علي الأرصدة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ، وقد تحفظت الشركة في المطابقه علي الاتي :
  - عدم إدراج نحو٤,٨٢٩ مليون جنية قيمة ما قامت الشركة بسداده للمخابز عن فترة البيع الأجل عن منظومة ٢٠١٦ .
  - إدراج نحو ٩,٣٨٥ مليون جنيه قضية رقم ٧٢/١٧٧١٢ ق ضمن المطابقة على الرغم من أن السداد يتم بعد البت في القضية
  - ما تم إدراجه بالمطابقة من الغرامات التموينية الموقعة على الشركة بنحو ٢٧,٦٠٤ مليون جنيه تبين قيام الشركة بتسوية نحو ٢٣,٣٣٧ مليون جنيه من قيمة هذه الغرامات فى حين لم تقم بإثبات نحو ٤,٢٦٦ مليون جنيه قيمة الغرامات التموينية الموقعة عن الفتره من اغسطس ٢٠١٩ حتي ديسمبر ٢٠٢٢، فضلا عن الغرامات الموقعة علي مطحن رشيد والبالغة نحو ١٩٣ ألف جنيه (عينات دقيق مخالفه عن الفترة من ابريل حتي يونيه ٢٠٢٢وفقا لكتاب مديريه التموين في أكتوبر ٢٠٢٢) ، الأمر الذى يؤثر على صحة الحساب .
- وجود أرصدة متوقفة بنحو ١٣٠,٩٥٣ مليون جنيه تحت مسمى المنظومة (أ) ونحو ٨,٨٤٥ مليون جنيه أقماح مستوردة " أرصدة مدينة" ، نحو ١٠٠,٧٣٧ مليون جنيه تحت مسمى المنظومة (ب) رصيد دائن ونحو ١١,٤٣٢ مليون جنيه تحت مسمى المنظومة (ج) ورصيد تسويق الأقماح المحلية

بنحو ٣٢,٦ مليون جنيه أرصدة دائنة ونحو ٢٢,٥٩٣ مليون جنيه والمدرج بدفاتر الشركة تحت مسمى النخالة الخشنة (أرصدة دائنة) والمتوقف منذ عدة سنوات لم يتم المطابقة عليه بالمطابقات السابقة مع الهيئة عن الأرصدة وآخرها في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .وذلك على الرغم من الانتهاء من تطبيق تلك المنظومات ، في حين بلغ رصيد منظومة تكلفة الطحن الحديثة (في ٢٠٢٣/٩/٣٠) نحو ٩٥,٠١٦مليون جنيه (دائن)

- مازالت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات تتضمن نحو ٦٠,٨٧٥ مليون جنيه بإسم / الهيئة العامة للسلع التموينية قيمة نقل وتخزين أقماح حتى يوليو ٢٠١٧ ، وتجدر الإشارة إلى وجود نزاع قضائى مع الهيئة بشأن تلك المبالغ (وقد واجهت الشركة تلك المبالغ بمخصص يبلغ نحو ١٣,٧ مليون جنيه بخلاف نحو ١٨,٨٠٨ مليون جنيه مقيده بالحسابات الدائنة ، ولم تقدم الشركة دراسة للمخصص المكون لذلك .
- عدم كفاية بعض المخصصات الظاهرة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ والتى كونتها الشركة لمقابلة الأرصدة والالتزامات المكونة من أجلها خاصة فى ظل عدم موافاتنا بدراسة تلك المخصصات ، طبقا لما يلى :

- بلغ رصيد مخصص ضرائب متنازع عليها فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٩,٧٦٧ مليون جنيه لمقابلة صافى مطالبات ضريبية بنحو ١٠٨,٧٤٢ مليون جنيه بفرق بلغ ٩٨,٩٧٦ مليون جنيه ، بالإضافة لفوائد التأخير والضرائب الأضافية التى تحسب عند السداد .
- بلغ رصيد مخصص المطالبات المنازعات فى ٢٠٢٣/٩/٣٠نحو ٦,٩٨٠ مليون جنيه (بعد استخدام نحو ١,٤٥٤مليون جنيه منه لمواجهة العديد من المطالبات والقضايا العماليه ، وبعد تدعيمه بنحو ٢ مليون جنيه دون موافاتنا بدراسة وبيان أساس هذا التدعيم) ، هذا ولم يتم موافاتنا بالموقف القانونى في ٢٠٢٣/٩/٣٠ لهذة القضايا وإحتمالات الكسب والخسارة.مما ادى إلى عدم تمكنا من الحكم بصحه المستخدم من المخصص لظهور مخصص المطالبات بصوره اجماليه دون تحديد أي بيانات خاصه بالقضايا .
- بلغ رصيد المخصصات الأخرى في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ١٧,٤٩٢ مليون جنيه بعد تدعيمه بنحو ٢ مليون جنيه (دون بيان اساس هذا التدعيم) حيث تلاحظ بشأنها الآتي :

- نحو ١,٧٩٢ مليون جنيه مخصص لمقابله الغرامات تموينية لمواجهة غرامات تموينية بنحو ٤,٢٦٦مليون جنيه موقعة على بعض المطاحن التابعة للشركة خلال الفترة من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (لم يتم تقديم تظلمات بها)،بالاضافه للغرامات التموينيه الموقعه على مطحن رشيد خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ والبالغة نحو ١٩٣ ألف جنيه ولم تقم الشركه بقيد تلك الغرامات .
- نحو ١٣,٧ مليون جنيه مخصص لمواجهة الخلافات مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن نقليات وأجور تخزين الأقماح منذ تطبيق منظومة الخبز وحتى ٢٠١٦/٦/٣٠ بخلاف نحو ١٨,٨٠٨ مليون جنيه مقيده بالحسابات الدائنة وقد بلغت قيمه هذه النقليات والتخزين نحو ٦٠,٨٧٥ مليون جنيه (وفقا للمدرج بحساب الموردين المدين) .

- لم تقم الشركة بتسوية بعض المطالبات الضريبية رغم صدور أحكام قضائية أو ربط نهائى بموجب قرارات لجان طعن وموافقة الشركة عليها تمثلت فيما يلى :

- نحو ٤,١١٥ مليون جنيه قيمة ضريبة إضافية عن فروق ضريبة مبيعات تبلغ نحو ١,٧١٥ مليون جنيه عن السنوات ٢٠١٠و٢٠١١ بموجب حكم قضائى ، حيث قامت الشركة بتسوية أصل الضريبة دون قيمة الضريبة الإضافية .

- نحو ٦,٥ مليون جنيه من تحت حساب فروق فحص ضريبة القيمة المضافة عن الفترة من ٢٠١٥/٧/١ وحتي ٢٠١٨ /٦/٣٠ والتى أقرت الشركة بأحقية المصلحة بنحو ١٢,٥ مليون جنيه ، تم سداد منها نحو ٦ مليون جنيه ولم يتم تسوية المبلغ المتبقى .
- نحو ٣,٥ مليون جنيه قيمة غرامة تأخيرعن فروق ضريبة شركات المساهمة عن سنوات ٢٠١٤/٢٠١٣,٢٠١٣/٢٠١٢ على الرغم من عمل تسوية نهائية مع مصلحة الضرائب فروق الفحص .
- قامت الشركة بسداد نحو ٤٧٠ ألف جنيه قيمة ضرائب عقارية عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ وحتى ٢٠٢٢ /١٢/٣١ تخص مطاحن الدخيلة والشامي وإسكندرية ونوفل على الرغم من صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢ والصادر في ٢٠٢٢/٩/٢ والذى أعفى المواقع المستخدمة فى النشاط الإنتاجي لمدة ثلاث سنوات .

- لم تقم الشركة بتحميل مصروفات الأجور بالمركز المالى في ٢٠٢٣/٩/٣٠ بنحو ٢,٣٤٠ مليون جنيه طبقا لقرار مجلس الإدارة في ٢٠٢٣/٩/٢٥ جلسة رقم ١١ والتى قررت صرف شهر مكافأة للعاملين عن أعمال المراكز المالية الشهرية في ٢٠٢٣/٩/٣٠ شاملة حصة الشركة في التأمينات الاجتماعية ، الأمر الذى يؤثر على قائمة الدخل والربح المحقق فى ذلك التاريخ .
- تم تحميل قائمه الدخل ببعض المبالغ التقديرية بلغت نحو ٢,٨٣٢ مليون جنيه تتمثل في مصاريف (كهرباء - مياه) عن شهرسبتمبر/ ٢٠٢٣ ، كما لم يتم تحميل المصروفات بقيمة بعض المبالغ المنصرفه خلال الفتره بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢١٨ ألف جنيه ، مما يؤثر على صحة نتائج الأعمال فى ذلك التاريخ .
- بلغت الرواتب المقطوعة وبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة المحملة على قائمة الدخل للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٤٨٤ الف جنيه تلاحظ بشأنها مايلى:-
  - يتم صرف بدل الانتقال لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على الرغم من تخصيص سيارة لهم .
  - صرف بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة لممثلى المال العام (الشركة القابضة للصناعات الغذائية) بلغت نحو ٦٣ ألف جنيه بصفة شخصية بالمخالفة لأحكام المادة رقم (١) و (٣) من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن توريد قيمة بدل حضور جلسات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية ومكافآت ممثلي المال العام إلى جهات المال العام .
- بلغ صافى الربح المحقق خلال الفترة - قبل حساب ضريبه الدخل - نحو ٢٢,٤٣٧ مليون جنيه مقابل نحو١٠,٨٦٧ مليون جنيه عن الفترة المثيلة بزيادة بنسبة ٩٩,٧% وقد ساهمت الإيرادات العرضية (الفوائد الدائنة والإيرادات الأخرى) والبالغة نحو ١٤,٤٨٠ مليون جنيه بنسبه ٨٧ %من صافي الربح البالغ نحو ١٦,٥٧٧ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٩/٣٠، هذا بخلاف نحو ١,٥٠٦ مليون جنيه أرباح رأسمالية

- عن عدم قيام الشركة بحساب الضريبة على الدخل عن الفترة وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، فضلا عن عدم حساب الضريبة المؤجلة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل .

الإستنتاج المتحفظ:

وفى ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بالفقرات السابقة ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في

٣٠سبتمبر ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا :-

- مازال التعدي قائماً على قطعتي الأرض رقما ١٦ ، ١٨ بمطحن علام منذ عام ٢٠٠٠ البالغ إجمالي مساحتهما ٦٩٤ متر مربع رغم صدور أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة في الدعوتين رقمى ٦٣١٣ ، ١٣٠ عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٧ على الترتيب وتم تقديم الاحكام للتنفيذ الا انها عرضت علي قاضي التنفيذ وتأشر منه بالتنفيذ مع عدم الاضرار بالشاغلين وتم التظلم علي قرار قاضي التنفيذ وقد أقامت الشركة دعوي تعويض علي محافظة الإسكندرية وإدارة التنفيذ للمطالبة بالتعويض عن عدم تنفيذ تلك الأحكام وأحيلت الدعوي للخبراء وصدر تقرير من خبراء وزارة العدل لصالح الشركة إلا إن المحكمة المدنية أحالت الدعوي للقضاء الإداري للاختصاص وتم الطعن علي حكم المحكمة بالإحالة وقد تم تقديم أوراق تنفيذ الأحكام السابقة إلي محكمة التنفيذ وتحدد يوم ٢٠٢٣/٨/١ للتنفيذ وجاري المتابعة .

وقد سبق الإشارة لصدور قرار وزير الإستثمار رقم ٢٠١٠/١١٩ بإزالة التعديات على القطعة رقم (١٨) وتسليمها خالية للشركة من أية أعمال فضلاً عن وجود فروق بحوالي ٢٠٢ متر مربع في المساحة ومما هو جدير بالذكر وجود دعوي متداولة من المتعدين على القطعة رقم ١٨ فضلاً عن قيام المتعدي على القطعة رقم (١٦) بإقامة أعمال إنشائية عليها حتى الدور العاشر . وقد أقامت الشركة الدعوي رقم ١٥٣٢ /٢٠٠٨ ،٦٥٢٥ /٧٨ ق وتم ادخال الشاغلين في تلك الدعوي ومازالت متداولة

- عدم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الأراضي التي آلت للشركة بقرارات نزع ملكية أو تأميم ، ومن ذلك :

- اراضى غير مسجلة بالكامل منها شونة رشيد البالغ مساحتها حوالي٢س ، ٢١ط ، ٣ف ، ومساحات أراضى أخرى بمواقع مختلفة بلغ ما أمكن حصره منها حوالي ٥٤ ألف متر مربع .
- أراضى مسجل أجزاء منها فقط ومن ذلك شونة الأرض الزراعية البالغ مساحتها حوالي ١١س ، ٧ط ، ٤ ف تعادل حوالي ١٨١٠٨ م٢ مسجل منها حوالي ١٢٢٨٧ متر مربع فقط، مساحات أخرى حوالى ٢٤٠٢ م٢ مسجل نصفها فقط لمخزنى غالى مجلع وفرهود، محلى أترينيوس .

- ويتصل بذلك وجود بعض الأراضى والعقارات التى لم تحسم الشركة موقفها القانونى بنقل ملكيتها أو تسجيلها ومن ذلك :

- عدم الحصول على المستندات المؤيدة لشراء أرض مستودع العامرية بمساحة ٨٤٠ متر مربع من محافظة الإسكندرية منذ عام ٢٠٠٢ ، كما أن قرار التخصيص لا ينطبق على هذه الأرض .
- عدم وجود سند ملكية رسمى لمساحة ٣٩٩ م٢ بمستودع الضبعة وضع يد(الهيئة العامة لإستصلاح الأراضي) منذ عام ١٩٩١ وهذه المساحة تمثل الفرق بين المثبت بالسجلات المالية بمساحة ٩٩٩ متر مربع ، والمثبت بالإدارة القانونية بمساحة٦٠٠متر مربع فقط .
- وقد افاد القطاع القانوني بأنه نظرا لأن التسجيل ونقل الملكية يستغرق وقت طويل فانه تم اسناد تلك التسجيلات لاحد المستشارين وجاري اتخاذ الاجراءات

- عدم تسجيل العديد من الشقق والمحال منها عدد ٣ شقة بطريق الحرية بالإسكندرية ، عدد ٢ محل بالزقازيق ، عدد ١ محل بالرأس السوداء بالإسكندرية ، عدد ١ محل بالمرج .
- لم يتم الإنتهاء من نقل ملكية وتسجيل شقة وحصة الشركة في أرض العقار المجاورة لمطحن حجارة عبد الجواد لعدم وجود قيمة فعلية لها بالعقد بالعقد وقد افاد القطاع القانوني بانه جاري المتابعه واستكمال الاجراءات..
- عدم تسجيل العديد من اراضي المطاحن (قرارات تأميم) منها مطاحن اسكندريه ، الشامي١، الشامي٢ ، المحمودية والصناعات الملحقة ، شرف ،عوض محمد ، نوفل ، السويحي ، الدخيلة ، مخابز (محرم بك الالي ، الابراهيميه ، واصف) ووحده كبس النخالة ، مخزن شتا .

- وجود تعدي على جزء ٦ متر من ارض حجارة عبد الجواد ومقام بشأنه دعوي ٢٠٢١/٣٨ م.ج مينا البصل مؤجله لجلسه ٢٠٢٣/٩/٦والاستيلاء علي جزء من مخبز واصف ومقام بشأنه الدعوي رقم ٦٩/٤٠٧١٨ ق قضاء اداري ضد محافظ الاسكندريه واخرين وتم رفض الدعوي وتم عمل طعن بالاداريه العليا .
- وجود العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو إلغاء قرارات تأميم أو نزاعات على ملكية أراضي وعقارات صدرت بشأن بعضها أحكام في غير صالح الشركة والأخري مازالت متداولة منها شونتى الأرض الزراعية ورشيد وتم اقامه طعن ٤٩/٦٣٧٢ق (بشأن مطحن رشيد) ومازالت متداوله ، وكذا مطحن الملاح صدر حكم بشأنه باعتبار الدعوي كأن لم تكن وأصبح الحكم نهائي لصالح الشركه ، ومخبز الإبراهيمية وصدر حكم بشأنه لصالح الشركه وجاري التنفيذ.
- بلغ المنفذ الفعلي من الخطه الاستثماريه نحو٥٠٥ ألف جنيه جنيه بنسبه ١٠,١% فقط من المعتمد البالغ ٥ مليون جنيه (عن الفتره من ٧/١ وحتى ٢٠٢٣/٩/٣٠) وقد تلاحظ عدم تنفيذ بعض المشروعات والمعتمد لها نحو ٣,٢٥مليون جنيه (اعاده تأهيل المبني الاداري بالسويحي ،مشروعات البينه ،وتطوير النظم واستكمال اعمال استراحه مطروح)

تحريرا في ٢٦ / ١١ /٢٠٢٣

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

(محاسب / محمد فاروق عواد) **(محاسب/ أحمد محمد عبد الحميد شكرى)** **(محاسب / عبد الله شعبان عبدالله)**